محددات البيئتين الداخلية والخارجية لسياسة العراق الخارجية

أ.م د حسن ناصر عبد الحسين
جامعة الكوفة/كلية العلوم السياسية
Hassann.alshemari@uokufa.edu.iq

الملخص:

إن المرحلة التي يمر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ تتطلب تحديد محددات البيئتين الداخلية والخارجية، ثم تعيين الوسائل والآليات اللازمة لمواجهتها. كما تتطلب هذه المرحلة الالتزام بتراتبية استعمال الآليات والوسائل المناسبة، لإحراز نجاح تنفيذ عمليات الإصلاح التي يجب اعدادها من قبل أصحاب الاختصاص وبإطار زمني محدد. كما يجب الاهتمام ببذل الجهود اللازمة بتحليل واقع النظام السياسي العراقي الراهن وتحديد خصائصه الأساسية على أن يتسم ذلك التحليل بالتجرد من تأثيرات الميول الفكرية حتى نحرز القدرة على اعداد متطلبات عملية الإصلاح. كما تستلزم عملية الإصلاح، تخطيط ممنهج قائم على أسس واقعية لتمكين ممثلي الدولة مواجهة تحديات البيئتين الداخلية والخارجية بهدف. إنَّ عمليات الإصلاح سوف تمكن صانع القرار من الاسهام بتفعيل دور العراق الإقليمي بالفعل المباشر وعدم الاعتماد على عملية الفعل ورد الفعل، أي امتلاك روح المبادرة ضمن اتباع سياسة اصلاحية تتدارك حجم التحديات التي حلت بالواقع السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣. كما إن عملية تفعيل السياسة الخارجية بحاجة الى توظيف المتطلبات المادية والبشرية وتكامل وتوحيد نشاطات المنظومة الأمنية مع وزارة الخارجية بحكم تراكم خبراتها في هذا المجال لتزويد صناع القرار وبشكل مستمر بالمعلومات الضرورية لدراستها وتحليلها من قبل المراكز المتخصصة في الجامعات والمراكز البحثية العراقية. وبناءً على هذه الرؤية أصبح لزاماً على صانع القرار السياسي أن يتعامل بكل جدية جمع المعلومات بهدف إنجاح عملية الإصلاح وتقديم دليل عمل واضح لتفعيل نشاطات السياسة الخارجية العراقية عبر مواجهة تحديات البيئتين الداخلية والخارجية لتدعيم مسارات العراق وتحوله الى فاعل إقليمي.

الكلمات المفتاحية: محددات البيئتين: الداخلية والخارجية، سياسة العراق الخارجية، التدخلات الإقليمية.

تاريخ الاستلام :١٢/٩/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٥/١١/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ١/١٢/ ٢٠٢٤

Determinants of the Internal and External Environments of Iraq's Foreign Policy

Prof. Assist. Dr. Hassan Nasser Abdul Hussein
University of Kufa/College of Political Science
Hassann.alshemari@uokufa.edu.iq

Abstract

The stage that Iraq has been going through since 2003 requires identifying the determinants of the internal and external environments, then determining the means and mechanisms necessary to confront them. This stage also requires commitment to the hierarchy of using the appropriate mechanisms and means to achieve success in implementing the reform processes that must be prepared by specialists within a specific time frame. Attention must also be paid to making the necessary efforts to analyze the reality of the current Iraqi political system and determine its basic characteristics, provided that this analysis is free from the effects of intellectual tendencies in order to achieve the ability to prepare the requirements of the reform process. The reform process also requires systematic planning based on realistic foundations to enable state representatives to confront the challenges of the internal and external environments.

The reform processes will enable the decision-maker to contribute to activating Iraq's regional role through direct action and not relying on the process of action and reaction, i.e. possessing the spirit of initiative within the implementation of a reform policy that addresses the size of the challenges that befell the Iraqi political reality after 2003. The process of activating foreign policy also requires employing material and human requirements and integrating and unifying the activities of the security system with the Ministry of Foreign Affairs due to the accumulation of its experience in this field to provide decision-makers on an ongoing basis with the necessary information to be studied and analyzed by specialized centers in Iraqi universities and research centers. Based on this vision, it has become imperative for the political decision-maker to deal seriously with collecting information in order to make the reform process a success and provide a clear guide to activate the activities of Iraqi foreign policy by facing the challenges of the internal and external environments to support Iraq's paths and transform it into a regional actor.

Keywords: Determinants of the Internal and External Environments, Iraqi Foreign Policy, Regional Interventions.

المقدمة:

السياسة الخارجية العراقية تواجه عدد من المحددات في تنفيذها وتحقيق أهدافها، وهذه المحددات توزعت على البيئتين الداخلية والخارجية لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقه من تغيرات كبيرة تمحورت حول مخلفات سياسة النظام السابق من ضعف في استعمال الوسائل الدبلوماسية لتسوية الخلافات والأزمات التي حلت بالعراق وانتهت بإقامة الحروب التي عرفت بحرب الخليج الأولى مع ايران التي دامت ثمانية سنوات أثرت على الاقتصاد العراقي وادخلت العراق تحت طائلة الديون البغيضة، جاءت بعد ذلك حرب الخليج الثانية التي عرفت بـ (باحتلال الكويت) وما رافقها من تبعات على المستويين السياسي والاقتصادي. لقد تحمل العراقيين جراء هذه الحرب تعويضات الحرب التي بلغت ٥٢.٥ مليار دولار كان العراق بأشد الحاجة اليها لترميم اقتصاده المنهار جراء الحرب العراقية–الإيرانية، كما تحمل العراق العزلة السياسية والدبلوماسية لاسيما من قبل أغلب الدول العربية، ثم فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وتطبيق البند السابع بحق العراق جراء احتلاله الكويت، وجاء عام ٢٠٠٣ ليترشح عنه الحدث الأكبر وهو احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية وما رافقه من تحديات كبرى أصابت البيئة الداخلية والخارجية. فقد انتشرت الفوضى الأمنية والسياسية بشكل كبير بعد أن تم فتح الحدود العراقية للجماعات المسلحة القادمة من خارج، ثم إقامة نظام سياسي على أساس المحاصصة الطائفية وتطبيق الديمقراطية التوافقية. ومن المحددات الخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية العراقية التدخلات الإقليمية في الشؤون العراقية على المستويات: الأمنية والسياسي والثقافي. بعد ذلك أخذت الاحداث تتطور على الساحة العراقية بولادة محاور متنفذة في الشؤون العراقي. جميع هذه المحددات في البيئتين سنقوم بدراستها وتحليل أسبابها وتداعياتها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في رصد التحديات التي تصدر من البيئتين: الداخلية والخارجية ومدى تأثيرها في عرقلة تنفيذ سياسة العراق الخارجية، ثم النظر في كيفية مواجهتها من قبل صناع القرار اثناء عمليتي صناعة واتخاذ القرار السياسي الخارجي.

إشكالية البحث:

ما أبعاد ضعف عملية توظيف إمكانات الدولة العراقية وقدراتها في مواجهة محددات البيئتين الداخلية والخارجية والحد من تأثيرهما أثناء تنفيذ السياسة الخارجية.

فرضية البحث:

يفترض الباحث تعدد المحددات في البيئتين: الداخلية والخارجية واشتراكهما في التأثيرات بشكل كبير على سياسة العراق الخارجية.

منهجية البحث:

المناهج المستعملة في هذا البحث المنهجين: الاستنباطي والاستقرائي

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣:

إن التحديات التي خلفتها عملية احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية كانت السبب في احداث ظروف استثنائية وضعت العراق أمام تحديات صعبة في البيئتين الداخلية والخارجية امتدت ابعادها الى الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في مرحلة استثنائية من تاريخ العراق. لذلك يتوجب البدء بتحديد تلك التحديات ثم القيام بالتصدي لها.

المطلب الأول:المحددات السياسية والدستورية:

استمرار تطبيق الديمقراطية التوافقية من المحددات السياسية التي تواجه العملية السياسية وما يرافقها من عدم استقرار أمني وسياسي في العراق. **ان** تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق كان المسار الأصعب الذي أدى الى المحاصصة الطائفية في ادارة مؤسسات الدولة مما أدت الى ضعف الاداء الحكومي وعدم القدرة على اتخاذ قرارات مهمة ومصيرية في مسألة تشريع القوانين التي تقع على عاتق السلطة التشريعية. كما أن استمرار تطبيق الديمقراطية التوافقية انعكس سلباً على مجمل العملية السياسية في العراق، مثل تداخل الاختصاصات والصلاحيات لقادة الكتل السياسية، مما أدت الى التقاطعات السياسية وتعدد مصادر القرار وعدم وضوح الرؤية لأغلب قادة الكتل في الخطاب السياسي(علوان وعطوان ٢٠١١، ٩).

وكان من انعكاسات استمرار تطبيق الديمقراطية التوافقية التخندق الطائفي والعرقي في تأسيس الأحزاب السياسية العراقية وزيادة أعدادها بشكل غير مألوف، إذ بلغت أعداد الاحزاب العراقية الى أكثر من ٢٠٠ حزب سياسي، ثم تأسيسها على اعتبارات دينية وطائفية وعرقية ومذهبية لم يألف المواطن العراقي العديد منها، الامر الذي تسبب في غياب العمل السياسي الموحد على الساحة السياسية العراقية وبروز الخلافات السياسية بين تلك الأحزاب التي وصلت الى درجة التصارع حول المناصب، الامر الذي أدخل العملية السياسية في فوضى كان نتيجتها ضعف الإداء الحكومي(محمد ٢٠١١، ١٦٤).

أن الحديث عن التصدي لهذا التخندق الطائفي والعرقي في تأسيس الأحزاب السياسية العراقية يجب أن يمر عبر وضع قانون يحدد مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية على اسس وطنية عابرة للطوائف والاعراق، وبما يسمح به قانون الاحزاب المستند على دستور الدولة لضمان تحقق الاستقرار الأمني والسياسي والتداول السلمي للسلطة(لطيف ٢٠٢٤).

ان وجود الأحزاب السياسية دليل على تطبيق الديمقراطية وتفعيل الوعي السياسي للإسهام في تحريك الرأي العام وتوجيهه وتهيئة الكوادر القيادية لإدارة الدولة وتوحيد المجتمع وتحويله من طابعه الفردي الى الشكل الجمعي المؤسساتي، مما يخلق ثقافة سياسية مشتركة غايتها بناء الوطن، وتحقيق الاستقرار السياسي من خلال تعبيرها عن المجتمع بكل مكوناته، وملأ الفراغ بين الدولة والمجتمع وعليها أن تقوم بمهمة حلقة الوصل والترابط بينهما(عبد الله ١٩٨٤، ٣٢٤).

ان الجماعات البشرية التي لا تدرك هويتها تكون عاجزة عن إدراك هويات الجماعات الاخرى. اذ يتحقق الشعور بالهوية من خلال إدراك الجماعة لذاتها ببعدين: بعد فردي وبعد جماعي ويتم إدراك الهوية بمعرفة الفرد لذاته، مما يجعله يتفاعل الآخرين، اذ تؤثر طريقة فهم الاخرين على تعريف الفرد لذاته والمجموعة لذاتها، وعلى هذا الاساس تحتاج الجماعة الى تعريف نفسها الى الاخرين لتجنب الانغلاق. لقد اكدت التحديات التي واجهها العراق على ضرورة اعادة النظر في مسألة الهوية الوطنية العراقية وبنائها على ضوء خصوصية المجتمع العراقي لتصبح حقيقة ملموسة في مجتمع يتصف بخصائص تميزه عن محيطه الإقليمي. فالعراق الجديد بحاجة الى بناء هوية وطنية تقوم على قبول التعددية المجتمعية وضرورة التعايش مع الاخر لبناء دولة مدنية تهتم ببناء المواطنة لدى الجميع وتتحقق فيها الهوية الوطنية العراقية الجامعة للهويات الفرعية. أما الافتقار الى هذه السمة سوف يبقي حالة من الانفصال بين مكونات المجتمع العراقي. كما يجب ان ترتكز الهوية الوطنية على وجود قيم مشتركة بين كافة مكونات المجتمع العراقي ومؤسساتها بما يحقق الترابط والانسجام بين الهويات الفرعية يتجسد فيها المشاركة السياسية واللحمة الاجتماعية والثقافية، ويصبح الانتماء للوطن في المحصلة قائما على شعور جميع مكونات المجتمع التي توحد الشعب وتبني الوطن والدولة (محمد ٢٠١١، ١٠٨-١٢٤).

لقد أصبحت الديمقراطية التوافقية السبب المباشر في ظهور المحاصصة والطائفية السياسية التي انبثق عنها نظام سياسي يقوم على التشارك في المناصب وليس المشاركة السياسية الحقيقة، الامر الذي أدى الى ظهرت بعض الاحزاب السياسية على أسس دينية وطائفية وعرقية ببنى وايديولوجيات لا تنسجم مع قواعد وآليات الديمقراطية. فقد ظهرت الطائفية السياسية في العراق وهي حصيلة ردود افعال استمرار تطبيق الديمقراطية التوافقية التي لازالت تعاني منها العملية السياسية في العراق(مجيد ٢٠١٠، ١١٢-١٢٨).

كما أدت الديمقراطية التوافقية الى الخلافات والانقسامات بين الكتل والاحزاب السياسية دون الالتفات الى التصدع الذي حل بوحدة المجتمع وتغليب مصلحة الطائفة والكيان السياسي على المصلحة الوطنية (الجنابي ٢٠٠٦، ١٤٧).

وبناء على ذلك يمكننا القول إن من الانعكاسات السلبية لاستمرار تطبيق الديمقراطية التوافقية استمرار أزمة الهوية الوطنية والأستقطابات العرقية والدينية والطائفية بالمجتمع العراقي المتجذرة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، التي أحيت من جديد ظهور معادلة اجتماعية ـ سياسية تقوم على تقسيم المجتمع الى مكونات طائفية وترسيخ العملية السياسية على قاعدة المحاصصة بدءاً من مجلس الحكم الذي شُكل على اساس تمثيل هذه المكونات حسب انتمائها القومي والطائفي. وقد سيطرت هذه الانقسامات العرقية والدينية والطائفية على توجهات الكتل والاحزاب السياسية وعلى أداء الحكومة وتشكيلها وانعكس ذلك على جميع مؤسسات الدولة، مما أثر بشكل كبير على الوحدة الوطنية وعلى بناء

الدولة. كما نعتقد أن من انعكاسات تأسيس الدولة العراقية منذ عام ١٩٢١على أسس طائفية وعرقية، استمرار مواجهة الدولة تحدياً سياسياً واجتماعياً تمثل بالتعارض بين النظام السياسي للدولة الناشئة والمجتمع العراقي التعددي وقيمه التقليدية وولاءاته الفرعية. وقد أدت هذه الاشكاليات الى اضعاف مبدأ المواطنة الذي لايزال يواجه مشكلة ضعف الهوية الوطنية وفقدان قدرة الدولة تحقيق الاندماج الاجتماعي، مما أفضى الى تمسك المكونات الفرعية بانتماءاتها وهوياتها وقيمها المبنية على الطائفية والعرقية وابتعادها عن بناء الهوية الوطنية الشاملة، والذي عقَّد المشكلة اجتماعياً هو غياب الاعتراف بالآخر المختلف طائفياً أو قومياً، الامر الذي أدى الى تصاعد أزمة الهوية الوطنية وعدم الوعي ورفض قبول التنوع الثقافي في المجتمع العراقي، كما يرافقه ضعف وسائل الدولة للتوفيق بين الفئات المتنوعة في المجتمع، الامر الذي يضعف عملية بناء الدولة العراقية المعاصرة. إنَّ تحقيق هكذا هدف يستلزم تطوير اسلوب التعامل من قبل الدولة مع جميع فئات المجتمع وخلق الروابط والصلات بشكل يحقق الشعور بالإخلاص للوطن وترابط المصالح المشتركة بين الدولة والمجتمع بكل مكوناته كشرط اساس لتحقيق استقرار النظام السياسي. كما يتطلب من الدولة تحويل الولاءات التقليدية الى ولاء جديد يبرز فيه الاقتناع، وهذا الامر يحتاج الى سياسة تربوية وتنشئة اجتماعية تستلزم جهوداً كبيرة. كما يستلزم بناء الهوية الوطنية غرس الشعور بالانتماء لوطن واحد يضمن الحقوق للجميع في إطار تماسك اجتماعي موحد وبشكل يحقق الانسجام ويخلق الانتماء المرتبط بوجود التعاون والعمل المشترك بين أفراد المجتمع، لوضع حد للخلاف والصراعات على السلطة التي خلفتها الديمقراطية التوافقية التي أخذت تعمل على قاعدة المغالبة والمساومات السياسية التي أخذت تظهر في الاصطفافات داخل قبة البرلمان العراقي.

ومن المحددات المهمة في البيئة الداخلية: المحددات الدستورية التي تضمنها دستور الدولة لعام ٢٠٠٥ والتي لم تحقق التوازن في صلاحيات السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، بل أعطى الكثير من الصلاحيات للسلطة التنفيذية على حساب السلطات الأخرى مع عدم انجاز السلطة التشريعية لعدد من التشريعات التي تعد من المهام الاساسية التي تقع ضمن مسؤوليتها، الامر الذي أدخل الدولة في فوضى سياسية وأمنية في بعض الأوقات، سببه عدم وجود تشريعات ضرورية لاستكمال عملية بناء الدولة مثل: حسم موضوع قانون النفط والغاز وموضوع فيدرالية الاقاليم. فالدولة بحاجة الى قوانين تستند اليها مؤسساتها في حماية نظامها السياسي والدفاع عنه وتنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين (المعموري ٢٠١٤، ١-٤).

وقد مرت كتابة دستور عام ٢٠٠٥ في العراق بمرحلة شهدت ضغوط فرضتها عملية الاحتلال الأمريكي للعراق ، فضلاً عن بروز رؤى وتصورات لا تنسجم مع التحديات والتطورات التي مر بها العراق وضعت الدولة في مواجهة تحديات الارهاب والخلافات بين الكتل والاحزاب السياسية التي تصدرت المشهد في العملية السياسية آنذاك. مما عطل العديد من التشريعات ذات الصلة الوثيقة ببناء الدولة على

الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وفشل البرلمان في سن واقرار مشاريع عدة قوانين بسبب التجاذبات بين بعض الكتل السياسية التي تبحث عن المصالح الخاصة ، كما لجأت هذه الكتل الى اسلوب المساومة والمقايضة عند الشروع بإصدار قوانين او اتخاذ قرارات مهمة باستخدام طريقة تعطيل قانون مقابل آخر، او تمرير قانون مقابل قانون، مما ادت الصياغة النهائية التي انطوت على مكامن غموض في بعض فقرات الدستور ولغة مبهمة غير واضحة اتسمت بها كتابة عدد من بنود الدستور(مار ٢٠١٣،٦٨-٦٩).

لقد اتضح لنا بان ترك بعض المسائل الرئيسة والجوهرية التي تستوجب المعالجة مثل: غموض بعض التشريعات التي تخص القوانين التكميلية للدستور التي لا تحتمل التأخير، فضلاً عن غموض بعض التشريعات ذات الصلة بالمجالات الاقتصادية الخاصة بتنظيم الاستثمارات الاجنبية وتشجيعهم على الاستثمار في العراق لاسيما الشركات الكبرى للمشاركة في إعادة عمار البلاد أدى الى حالة تنازع بين المركز وإقليم كردستان حول أحقية إدارة المناطق المتنازع عليها والتمثيل الدبلوماسي الخاص بفتح السفارات العراقية في دول العالم.

المطلب الثاني:التحديات الأمنية والاقتصادية:

تصاعد ظاهرة الإرهاب الذي اقترن بالعنف وإثارة الرعب الذي لا يمكن التكهن بوقت وقوعه ضد الحكومات والافراد على حد سواء بالزمان والمكان الذي تختاره الجماعات الارهابية(بسيوني ٢٠٠٩، ٧٣).

إنَّ الإرهاب يعد مظهر من مظاهر العنف السياسي والاجتماعي ويستخدم بطريقة التهديد لتحقيق اهداف سياسية وغير سياسية، إذ يبث الرعب في نفوس الناس من خلال تعريض أرواحهم وامنهم للخطر، كما يعد صراع قيم ومصالح مع الجماعات المتطرفة(الامارة ٢٠٠٣ ، ١١١).

إنَّ المجتمعات غير المتجانسة التي تعاني من خلل في بنيتها الاجتماعية والثقافية تعد البيئة الحاضنة للإرهاب حيث تتوفر فيها أدوات الإرهاب من أفراد ومعتقدات متطرفة وغياب للسلطة، أدت الى ضعف التنشئة الثقافية وضعف الروابط الاجتماعية (غيث ١٩٩٧، ٨٣).

والجدير بالذكر أن تغلغل الارهاب بدأ منذ عام ١٩٩١ في العراق على خلفية الدوافع السياسية لقوى دولية وإقليمية شجعت هذه التنظيمات بنشر الفوضى من اجل تحقيق أهدافها، وتأتي الاهداف السياسية للجماعات الارهابية منسجمة مع أهداف القوى الخارجية في اضعاف النظام السياسي عبر إثارة الفوضى الامنية والسياسية (العكرة ١٩٩٣، ٩٠).

إنَّ عملية بناء الدولة الجديدة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ قامت على أنقاض نظام سياسي تميز بالسلطوية والدكتاتورية، تخللتها حالة من فراغ السلطة واثارت الطائفية، الامر الذي خلق لها تحديات في البيئة الخارجية تمثل بانحسار الدور الذي كان العراق يتمتع به في البيئة الاقليمية(الجادر٢٠١٣، ٥-٦).

رابعاً- المحددات الاقتصادية:

يواجه النظام الاقتصادية في العراق العديد من المحددات أبرزها تراجع نشاطات القطاع الخاص. انَّ عدم اهتمام الدولة بالقطاع الخاص يضعف نشاطاتها المستقبلية في المجالات الاقتصادية ويقلص حجم الاستثمارات الى حد كبير، الامر الذي يؤدي الى تشويه نشاطات الاستثمارات الإنتاجية في القطاع الخاص وأغلب مشاريع الدولة، مما سيؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الدولة بشكل عام. كما يؤدي ضعف القطاع الخاص الى تدهور معدلات التبادل التجاري وتدني العوائد المالية وتصاعد حجم المستوردات من البلدان الاخرى من السلع والخدمات (قرم ١٩٨٥، ١٣٤).

يشتمل القطاع الخاص على المؤسسات والشركات غير الحكومية التي تتناول محاور لها ارتباط بالأيدي العاملة ومدى استيعاب مشاريع القطاع الخاص لها لتخفيف نسبة البطالة في ذلك البلد ومنها العراق، كما ترتبط بعملية تحويل مشاريع القطاع العام التابعة لسيطرة الحكومة الى القطاع الخاص عبر عملية الخصخصة التي يمكن أن تؤدي الى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المتخصصة بالنشاطات الاقتصادية بما يدعم الاقتصاد الوطني. أما تراجع الاستثمارات الأجنبية سوف يضعف الاقتصاد الوطني التي تعاني منه العديد من الأقطار ومنها العراق (عبد الفضيل ١٩٩٠، ٩٩).

والجدير بالذكر أن من أهم أسباب انحسار دور القطاع الخاص في العراق اعتماد الدولة على تصدير المنتجات النفطية التي تشكل حوالي ٩٠% من ايرادات الخزينة العامة للدولة، مما يجعل الاقتصاد العراقي يتسم بسلبيات الاقتصاد الريعي الذي يتميز عن باقي الاقتصادات الناهضة بما يلي:

١- ضعف العوائد المالية من الانتاجي المحلي على المستويين الصناعي والزراعي، إذ لا تتناسب هذه العوائد المالية مع الجهود المبذولة وتكاليف الانتاج، فضلاً عن ضعيف مساهمة الدولة في دعم النشاطات الاقتصادية المنتجة، والتحول نحو النشاط الاقتصادي الاستهلاكي الضاغط على الموازنة العامة في النفقات، مما يجعل الدولة لا تواكب معدل النمو في الموارد المالية (عبد الرحمن ١٩٨٨، ٨١).

٢- اقتصاد الدولة ريعي بسبب الاعتماد على موارد قطاع النفط، إذ تتسلم الحكومة العائدات المالية وتعيد تخصيصها وتوزيعها للفروع المختلفة في الدولة (فرجاني ٢٠٠٢، ٩٢).

٣- ضعف قطاعي الزراعة والصناعة، الامر الذي يشكل أكبر مكامن تحديات الاقتصاد العراقي وتصاعد الازمات الاقتصادية التي لا يمكن للدولة مواجهتها (الرميحي ١٩٩٠، ٢٩).

٤- ينحسر النظام الاقتصادي على رافد القطاع العام دون القطاع الخاص في الدولة ذات الاقتصاد الريعي، الامر الذي يضعف حركة السوق الداخلي والقوة الاقتصادية للدولة، بسبب انحسار دور القطاع الخاص وهيمنة الدولة صاحبة الدور المركزي في تصدير المنتجات النفطية والتحكم بموادها المالية (عياش ٢٠٢٤).

وقد تركزت هذه الخصائص السلبية على اقتصاد البلد بسبب الاعتماد على موارد المنتجات النفطية بقدر كبير، وتخصيص اغلب تلك الموارد لشراء السلع الاستهلاكية وقطاعي الخدمات والعقارات والابتعاد عن تمويل الاستثمارات المنتجة، الامر الذي أثقل كاهل الاقتصاد العراقي واثر على حركة التنمية الاقتصادية (Mahdavy 1979، ٤٧٠-٤٧٦).

لقد تعاظمت مسؤوليات الدولة اعتماد المواطنين على مقدار ما يحصل عليه من الدولة من رواتب وتوفير خدمات مجانية، عند ذلك تراجعت قدرة الدولة في دعم التنمية في بعدها الاقتصادي (البيلاوي ٢٠١٣،٨٣).

إن استمرار الاعتماد على عائدات النفط أدى الى ظهور خلل في ادارة وتوزيع المشاريع الاقتصادية المنتجة على المستوى الحكومي والقطاع الخاص، مما فاقم مشكلة البطالة وقصور في تنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة في ادارة النظام الاقتصادي في الجانب التنموي والحاجة الملحة لدعم الاقتصاد خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى لاسيما الزراعة والصناعة مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص واستقطاب المستثمرين الأجانب من خلال تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار(الراوي ٢٠١١، ٤٧٧-٤٧٨).

ومن التحديات الاقتصادية في البيئة الداخلية العراقية اعتماد الدولة على موارد المنتجات النفطي لتمويل الموازنة، حيث يتم تخصيص حوالي ٨٠% من موارد النفط لتمويل الموازنة السنوية لتغطية الجانب الاستهلاكي. إنَّ الاعتمادية على الموارد النفطية وادارتها تؤشر خللاً كبيراً في توظيف الثروة وتعرقل عملية التنمية الاقتصادية (الراوي ٢٠١١، ٤٧٩-٤٨١).

وقد اتضحت حالات الضعف في ادارة السياسة الاقتصادية عند عدم الاستفادة من زيادة العوائد النفطية في دعم التنمية، لاسيما القطاع الخاص المحلي والاجنبي للقيام بالاستثمارات في المجالات التي يحتاج اليها الاقتصاد العراقي. فقد اتسمت القرارات الاقتصادية التي أصدرتها بعض الحكومات المتعاقبة بانها ارتجالية وغير دقيقة وصادرة عن ردود أفعال لظروف سياسية واجتماعية وامنية غير مستقرة في أحيان كثيرة (الربيع ٢٠١٩، ١١).

أن عدم الاهتمام بالقطاع الخاص سوف يؤثر على التنمية الاقتصادية للدولة ويعوق بناء هياكل اقتصادية أساسية تساهم تضعف الخدمات الاجتماعية وتقلل دخل الفرد، أما إذا ما قدر للقطاع الخاص أن يسير وفق ما يجب سوف يؤدي الى: تحسين الإنتاجية وزيادة الكفاءة في الاقتصاد بما يعزز النمو الاقتصادي والمقدرة التنافسية، كما يقوم القطاع الخاص بتعزيز ودعم دور التنمية المستدامة، وأهم ما فيه إعادة توطين المدخرات من أجل الاستثمار أو تراكم رأس المال والحد من المكتنزات وتجميع الأموال والثروات ويسهم بالتالي في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي الحقيقي. إنَّ خلق وتشجيع سوق محلية لرأس المال وخاصة عن طريق حصص مؤسسات القطاع الخاص وإسهامها في أسواق التداول الذي من شأنه الإسهام وبشكل رئيس في توسيع الطاقة الاستيعابية في حركة اقتصاد السوق الحر بشفافية كبيرة، ثم

تحويل الاقتصاد المخطط الى اقتصاد سوق يقوم على المنافسة وحرية التجارة وتحريك عناصر الإنتاج. كما أن ضعف التنمية المستدامة تعد من أكبر المحددات الاقتصادية، كون أن التنمية المستدامة تمثل الوسيلة من التي من خلالها تتمكن الدول من احراز التقدم والازدهار، وهي عملية متواصلة يجري بموجبها توظيف مقومات الدولة واستثمارها بطريقة مثلى لتلبية حاجات المجتمع. في الوقت الحاضر دون المساس بقدرة وحق الاجيال القادمة على تأمين متطلبات حياتهم، كما تعد من أهم وسائل الاستقرار السياسي والأمني والتقدم الاقتصادي وأن المساس بها واضعافها يعد من أكبر المحددات الاقتصادية (سالم ٢٠٠٧، ٢١).

ومن الملاحظ أن التنمية المستدامة في العراق تتسم بالضعف والإهمال لأسباب منها:

- عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي لاعتماده على المساعدات والقروض المتقلبة وغير المستقرة.
- ضعف القطاع الخاص واستبعاد دوره في التنمية، إذ ترى الحكومة بأن القطاع العام يمثل ركيزة الاقتصاد وفرضت القيود على حرية السوق، مما ترك سوء توظيف الموارد وضعف ادارتها. كما يتم تخصيص جانباً كبيراً من موارد الدولة للنفقات الاستهلاكية دون الإنتاجية، مما أخل بتوزيع مشاريع التنمية الإنتاجية وانحسار فرص العمل والخدمات وساهم ذلك في خلق مشكلة تفاقم البطالة ونشوء الفقر في المناطق المهمشة التي تحيط بالمدن (السيفو ١٩٨٩، ١٢٢).

المبحث الثاني: التحديات الخارجية لسياسة العراق الخارجية

السياسة الخارجية العراقية تعاني من تحديات تتعلق بالممارسة والتطبيق، وهذه الإشكاليات تحتاج إلى وقفة جادة وبإرادة صادقة، لمواجهتها على أمل تحسين وتطوير نشاطات السياسية الخارجية في المستقبل القريب. فالدول غالبا ما تواجه محددات خارجية تتعلق بالنظرية والتطبيق تبعاً للمبادئ والقيم التي يؤمن بها صناع القرار والعقيدة التي يؤمنون بها، فضلاً عن استهداف بعضها لمصالح البعض الاخر، الامر الذي يؤدي الى حدوث أزمات وخلق تحديات متنوعة ربما تشمل جميع المجالات: السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. والجدير بالذكر بأن العراق يواجه تحديات خارجية متعددة منها ما انعكاسات سياسات النظام السابق التي خلفت العديد من التحديات للعراق، بسبب ردود الأفعال المختلفة التي صدرت من قبل الدول المتضررة والتي أدت الى استهداف مصالح العراق وأمنه القومي لاسيما بعد عام ٢٠٠٣. أما تحديات السياسة الخارجية العراقية في الوقت الحاضر يمكننا أن ننسبها الى انعكاسات احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية بعد عام ٢٠٠٣. وفيما يلي أبرز التحديات الخارجية المؤثرة على سياسات العراق الخارجية:

المطلب الأول-انعكاسات سياسات النظام السابق:

لقد سببت سياسات النظام السابق العديد من التحيات العراق في البيئتين الداخلية والخارجية وعلى مختلف الأصعدة واستمرت انعكاسات تلك السياسات حتى بعد رحيل النظام عام ٢٠٠٣. فقد كان قرار

احتلال الكويت عام ١٩٩٠ السبب المباشر في فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية على العراق، كما فرضت الأمم المتحدة تعويضات للكويت يدفعها العراق جراء غزوه للكويت، فضلاً عن قطع علاقات العديد من الدول العربية مع العراق، الامر الذي أثر على علاقات العراق اقليمياً ودولياً.

أولاً: فرض العقوبات الاقتصادية:

لقد عرفت الدول ومنذ نهاية الحرب العالمية الأولى وسيلة العقوبات الاقتصادية، إذ تشمل العقوبات في المقام الاول مقاطعة منتجات تلك الدولة، فضلاً عن منع التصدير اليها، كما حصل مع العراق بعد غزوه الكويت. وقد تعرض العراق لعقوبات أممية فريد من نوعها فرضتها الأمم المتحدة، مما أدخل العراق بحصار اقتصادي خانق قامت بتطبيقها كثير من الدول لاسيما الولايات المتحدة الامريكية. وبعد احتلال العراق من قبل أمريكا وتغير النظام السياسي أغلب الدول الدائنة طالب العراق بسداد الديون البغيضة. فقد اتخذت هذه العقوبات عدد من المسارات التي قيدت سياسة العراق الخارجية. مما شكلت عوامل تأثير سلبي على سياسة العراق الخارجية أسهمت في أحيان كثيرة في انحسار تلك نشاطاتها وأدت الى نتائج وخيمة في اضعاف الاقتصاد العراقي. فقد توقف تصدير النفط الذي يعد من أكبر مصادر العملة الصعبة والقطاع الوحيد الذي يرتكز عليه اقتصاد العراق، كما اثرت العقوبات على الحاجة المحلية من النفط، فلم يتمكن العراق من الحصول على الكمية الكافية. وهذا ما انعكس على معدلات نموه الناتج المحلي وطبيعة الاداء الاقتصادي. اما الناتج الوطني فهو الاخر سجل تراجع كبير بعد فرض الحصار الاقتصادي(جواد و المنكوشي ٢٠٢٣، ٢٨٥).

كما تراجع المستوى المعيشي والصحي والتعليمي للشعب العراقي على أثر العقوبات الاقتصادية، فضلاً عن زيادة معدلات البطالة والفقر وانتشار الجريمة المنظمة، كما اثرت هذه الحالة التراجعية على المؤسسات التعليمية وشيوع ظاهرة تسرب الامية وانخفاض مستوى التعليم. كما انخفضت منتوجات قطاع الزراعة بنسبة كبيرة خلال فترة التسعينيات انتشار الآفات الزراعية في تلك الفترة. كذلك تعرض قطاع الكهرباء الى تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي واستمر هذا التدهور والانخفاض خلال فترة الحصار الاقتصادي نتيجة للاندثار وقلة مصادر التمويل، اذ انخفض أدني مستوى له عام ١٩٩٤. اما قطاعات: النقل والمواصلات والتجارة، فقد تراجعت هذه القطاعات وبشكل كبير بعد عام 1991 (جواد و المنكوشي ٢٠٢٣، ٢٨٧).

ثانياً : تسديد الديون البغيضة:

تواجه السياسة الخارجية العراقية تحديات كبير على أثر مطالبة العراق بتسديد الديون البغيضة لدول أيدت العراق بحربه مع إيران عام ١٩٨٠ والتي عرفت بحرب الخليج الاولى، لاسيما دول الخليج المشتركة في نادي باريس. فقد باشر العراق بتسديد الاقساط النصف سنوية لدول نادي باريس مع الفوائد. كما تم تسديد الاقساط لدول مجلس التعاون الخليجي (وزارة المالية في جمهورية العراق ٢٠٢٤).

إن تسرب جزء من أموال العراق لتسديد الديون البغيضة أدى إلى إضعاف الاقتصاد الوطني من الادخار والاستثمار، مما أثر على تنفيذ عمليات التنمية المستدامة وأضعف بشكل كبير نشاطات السياسة الخارجية للعراق، وعند تعثر الحكومة في سداد ديونها تلجأ للاقتراض من جديد لتتفاقم ديونها وتصاب الموازنة بعجز ويخفض الإنفاق العام، مما يوقف معظم المشاريع الاستثمارية للدولة. أما الأثر البالغ التي تتركه الديون البغيضة تبدأ بالتبعية الاقتصادية للدول الدائنة وغياب الاستقلال الاقتصادي والسياسي. مما يتيح الفرصة للجهات الدائنة التدخل في القرارات الاقتصادية والسياسية وخاصة عند توقيع عقود الدين الجديدة عند تعثر البلد في سداد أقساط الديون المستحقة، إذ غالباً ما تكون شروط صندوق النقد الدولي مجحفة بحق البلد الذي يقصر عن سداد الديون، فيقوم صندوق النقد الدولي بفرض عقوبات على ذلك البلد مثل، رفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية للمواطنين أو التوجه نحو اقتصاد السوق أو تحرير التجارة، مما يؤثر على المنتجات الوطنية التي يصعب عليها منافسة منتجات البلدان المتقدمة أو النامية ويحول البلد الى أسواق لتصريف منتجات البلدان الدائنة (الزبيدي ٢٠١٨، ٤٨).

وبناءً على ما تقدم يمكننا تصنيف الديون التي فرضت على العراق بعد سقوط النظام السابق الى: ديون نادي باريس التي تم تسويتها واغلبها ديون تعود لدول الخليج التي دعمت النظام السابق في حرب الخليج الاولى. إن هذه الديون تم اقتراضها لغرض الإنفاق على الحروب التي اقامها النظام السابق وتحملتها الحكومات المتعاقبة لحكم العراق والشعب العراقي بعد عام ٢٠٠٣، منها ٤٠ مليار دولار للسعودية ودول الخليج الاخرى تحملها النظام السياسي الجديد في العراق بعد الاجتياح الأمريكي للأراضي العراقية واسقاط النظام السابق عام ٢٠٠٣، بعد أن قامت دول الخليج بتحويل صيغة هذه الأموال من (دعم للنظام السابق إلى قروض تطالب الحكومات الجديد بتسديدها)، ليتحمل الحكومات والشعب أعباء سياسات النظام السابق ودول الخليج. أما الديون الأخرى فهي طرحت خارج نادي باريس وقد شملت تعويضات غزو الكويت التي فرضتها لجنة التعويضات الأممية والبالغة ٥٢.٥، مليار دولار، إذ بلغ مجموع الديون خارج وداخل نادي باريس (الديون البغيضة) ١٢٤ مليار دولار سددها العراق خلال الأعوام الماضية، وقد أثر تسديد هذه الديون بقدر كبير على الاقتصاد العراقي، مما ضيق نشاطات الحكومات المتعاقبة على إدارة العملية السياسية العراقية في البيئتين الداخلية والخارجية الى حد كبير. أما عن كيفية تسديد هذه الديون، فقد وضعت توقيتات محددة لتسديدها. أن عملية تسديد الديون جرت باستقطاعها من الموازنات، إذ تم تخصيص مبالغ معين لتسديد تلك الديون حسب جدول معين تحدد خلاله تديد المبلغ والتاريخ وتم تسديدها حسب التوقيتات. فقد التزم العراق بتسديدها بعد أن أطلق على صندوق النقد الدولي اسم (الالتزامات الدولية) وبعد أن تفاقمت تلك الديون خلال السنوات الماضية، حيث بلغت عام ٢٠٠٨، ٧٣.١ مليار دولار، وارتفعت في العام ٢٠١٤ إلى ٧٥.٢ مليار دولار، وفي العام ٢٠١٥ أصبحت ٩٨.٠ مليار دولار، وارتفعت في ٢٠١٧ إلى ١٢٢.٩ مليار دولار. إن العراق أصبح

أمام الامر الواقع ولا يمتلك حرية في تسديدها من عدمه، فبدأ بتسديدها بالرغم من أنه كان يمر بظروف مالية صعبة تزامنت مع تهديدات تنظيم (داعش) الإرهابي وجائحة كورونا، فضلاً عن الفساد المستشري في دوائر الدولة ، الامر الذي عقد واقع الاقتصاد العراقي واعكس سلباً على نشاطات السياسة الخارجية والداخلية.

ثالثاً: تسديد تعويضات غزو الكويت:

فرضت الأمم المتحدة غرامات مالية على العراق لتعويض خسائر الكويت جراء احتلاله من قبل القوات العراقية. في مايو/أيار ١٩٩١ وبموجب القرار رقم ٦٩٢ الصادر عن مجلس الأمن، أُسّست لجنة اممية لتدفيع العراق خسائر الحرب التي أقامها على الكويت. وكانت اللجنة مسؤولة عن إدارة التعويضات المالية المستحقة على العراق جراء احتلاله الكويت. وقد تم استقطاع ٥٢.٥ مليار دولار بنسبة ٥% من عائدات العراق النفطية، وكان تشديد العقوبات بالقرارين ٦٦٥ و٦٧٠ أدى الى احكام الحصار الاقتصادي البري على العراق وزاد من المعاناة الانسانية للشعب العراقي، مما اضطر الامم المتحدة ان تتدخل لتخفيف اثار الحصار تحت مسمى (النفط مقابل الغذاء) ضمن القرار رقم ٦٧٨ الذي صدر عام ١٩٩٦ بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء الذى حدد شراء المواد الغذائية ومنع شراء أي مستلزمات صناعية من ايرادات نفطه. فقد اعلنت منظمة اليونيسف ان العراق قد سجل عام ١٩٩٦ أعلى نسبة لحالات سوء التغذية المزمنة التي تصيب الأطفال طوال سنوات الحصار، حيث بلغت نسبة ١١% من مجموع الأطفال ما دون الخامسة من العمر مصابين بسوء التغذية المزمنة (البصراتي ٢٠٢٢، ١٥٩-١٨٢).

إن ملف تعويضات حرب الكويت بمفرده كلف الاقتصاد العراقي ما بين ٦ إلى ٧ ملايين دولار يومياً. ومع انتهاء الفصل السابع القاسي على العراق، فإن قيمة الأموال التي كانت تستقطع من صادرات العراق والبالغة أكثر من ملياري دولار سنوياً الحقت الضرر البالغ بموازنة البلاد الاقتصادية. لقد كان صدور قرار مجلس الأمن بتطبيق الفصل السابع الذي تضمن أكثر من ٤٠ قراراً فُرضت على العراق انعكاسات كبيرة كبلت اقتصاد العراق على مدى أكثر من عقدين من الزمن وفرضت العزلة التي عاشها العراق كجزء من انعكاسات الحصار الذي فرض على العراق (البصراتي ٢٠٢٢، ١٨٥).

المطلب الثاني: تحديات البيئة الخارجية:

اشتملت تحديات البيئة الخارجية على سياسة العراق وأمنه القومي تدخلات دول جوار العراق في الشؤون العراقية التي أدت الى عدم الاستقرار الأمني والسياسي وتراجع نشاطات السياسة الخارجية، لإبعاد العراق عن استعادة دوره الإقليمي. أما التدخلات الدولية وأبرزها الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد ساهم بشكل كبير انتشار الفوضى الامنية في عموم العراق، ولاسيما في العاصمة بغداد حيث تواجد قوات الاحتلال بشكل مكثف لغاية عام ٢٠١١ موعد انسحاب القوات الامريكية من العراق.

أولاً: المحددات الاقليمية:

تدخلات دول الجوار في الشأن العراقي تعد من أكبر المحددات الإقليمية لسياسة العراق الخارجية. إذ يجاور العراق ست دول اثنان منها قوتين اقليميتين غير عربيتين هما: تركيا وإيران، جميعها تحاول التدخل في شؤون العراق. إذ يتحمل العراق أعباء تدخلات دول الجوار لاسيما بعد تغيير النظام السياسي وتطبيق التجربة الديمقراطية التي ترفضها هذه الدول. كما إن تعدد دول جوار العراق وتباين انظمتها وتوجهاتها السياسية وتقاطع مصالحها التي تزامن مع تعدد الازمات وعدم الاستقرار السياسي في العراق وغياب الاطر المؤسسية للدولة جعل تدخلات هذه الدول في الشأن الداخلي للعراق أكثر تعقيداً. وقد فرضت هذه التدخلات العديد من التحديات أمام سياسة العراق الداخلية والخارجية ومنعت الدولة من استعمال المسارات السياسية والدبلوماسية وتوظيف إمكانيات الدولة الداخلية والخارجية وتسخير القدرات المتاحة لديها بما يتناسب مع الدور المطلوب الذي ينشده العراق. من التحديات التي تعاني منها السياسة الخارجية العراقية تأجيج الانقسامات والصراعات بين الكتل السياسية عبر إدامة حالة الفوضى والعنف الداخلي الذي ينعكس سلباً على الاداء الحكومي الخارجي. كما تؤثر الاشكاليات والخلافات مع بعض دول الجوار حول بعض الملفات العالقة على حركة السياسة الخارجية العراقية (عطوان ٢٠٠٤، ٣١٢).

كما انحسرت نشاطات السياسة الخارجية العراقية على المستوى الاقليمي، بسبب بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الاحتلال الأمريكي، وهذا ما شكل تحدياً وقيداً تطلب التعامل معه بحرص لضمان نجاحات السياسة الخارجية وتطورها وتحسين ظروفها وتعزيز قدراتها التنافسية، الامر الذي يؤكد الحاجة الى مضاعفة منجزات السياسة الداخلية لتوظيفها في التعاملات الخارجية ووضع الاسس الراسخة والصحيحة لعمية بناء الدولة ومؤسساتها في كل المستويات (خليفة ٢٠١١، ٣١١).

ومن أبرز تحديات دول جوار للعراق عدم منع تسلل الجماعات المسلحة عبر الحدود العراقية التي تعد من العوامل المؤثرة في عدم الاستقرار الأمنية والسياسية، إذ تؤكد النظريات على اتجاهين: الأول يؤكد على أن القرب الجغرافي يؤدي إلى تغذية نقاط الاختلاف، بسبب التنافس الشديد الذي يجعل من الجوار القريب سبب لإحداث المشاكل وخلق التحديات والصراعات لبعضها البعض. أما الاتجاه الثاني فيذهب إلى العكس ويرى أن الجوار القريب يدفع إلى التعاون بدلاً من التنافس المؤدي غالباً إلى الصراع. والوقائع الدولية تشير الى أن كلا الاتجاهين يمكن تحقيقهما بالاعتماد على طبيعة العلاقة التي تربط بين الدول المتجاورة ومدى انعكاساتها على سلوك كل منها حيال الأخريات من الدول. فالعلاقات بين الدول المتجاورة عندما يغلب عليها تقاطع المصالح تتميز بالصراع ويصبح الجوار القريب مدخل لتبادل الاتهامات والعداء والحذر الشديد بين الدول المتجاورة فلا تتوانى هذه الدول عن بناء قوة عسكرية لأغراض الهجوم والاعتداء غير المبرر. والعكس صحيح كذلك عندما تتميز العلاقات بين الدول المتجاورة بانسجام المصالح والتوافق الإيديولوجي والتوازن الاستراتيجي يصبح الجوار القريب عاملاً مساعداً للتعاون

والتكامل الاقليمي في المجالات المتعددة. فالعلاقة عندما تتسم بخصائص التعاون ويتحقق التكامل الإقليمي يصبح الجوار القريب دافعاً ومنطلقاً نحو بناء علاقة يسودها حسن الجوار والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. وانطلاقاً من هذه الرؤية للعلاقات بين الدول المتجاورة التي تجمع في واقعها بين الصراع والتعاون بنسب مختلفة يستدعي الجوار القريب من الدول المتجاورة انسجام المصالح واعتماد الوسائل الدبلوماسية لتسوية الخلافات والأزمات بالطرق السلمية للارتقاء بالعلاقات إلى آفاق أوسع تحقيقاً للمصالح العليا المشتركة. ولا يقتصر تأثير الجوار القريب على العلاقات الايجابية بين دولة واحدة فحسب، وإنما يشمل ارتباط جميع الدول المجاورة في آن واحد. فالجوار إذن يشمل الأعداء والأصدقاء الذين يترتب على مجاورتهم أنماط سلوكية تمس السياسية الخارجية باتجاهات مختلفة للحركة السياسية الخارجية بشكل اوسع (الربيعي والعمري ٢٠١٩،٩٤٦).

والجدير بالذكر أن العراق يعاني من مشكلة الفراغ السكاني في المنطقة الغربية التي عقدت مشكلة تسلل الجماعات المسلحة عبر الحدود، حيث يشكل الفراغ السكاني في المناطق الغربية من العراق مناطق وهن وضعف الدولة من الناحيتين: العسكرية والامنية، وهو ما يسل على اي قوات عسكرية معادية او جماعات ارهابية او جماعات التهريب والجريمة المنظمة اختراق هذه المناطق والوصول الى المناطق المأهولة بالسكان لممارسة نشاطاتهم الإرهابية (البدري والشمري ٢٠٠٢، ٢٣).

إنَّ سعة المنطقة وطبيعتها المفتوحة التي تتخللها الوديان والتلال والتموجات وحدودها الطويلة على امتداد دول الجوار تساعد على التنقل خارج الطرق المسيطر عليها من قبل الدولة، مما يؤمن الاختفاء والتستر للجماعات الارهابية وجماعات التهريب والجريمة المنظمة. وقد استغلت هذه الجماعات هذه الخصائص وسيطرت على مناطق واسعة في محافظات العراق الغربية والشمالية. وهنا يبرز الدور المهم للسكان من الناحية الأمنية لكبح نشاط الجماعات الارهابية، اذ غالباً ما يقدم السكان المعلومات للسلطات عن أي نشاط ارهابي، بينما يؤدي الفراغ السكاني الى حصول الجماعات الارهابية على حرية الحركة واستهداف المناطق السكاني المعنية (الدويكات ٢٠٠٢، ٢٠١).

ان خصائص الطبيعية الجغرافية للمناطق الغربية والفراغ السكاني الذي تعاني منه وامتداداتها الحدودي مع الدول المجاورة فرض اعباء أمنية كبيرة على المحافظات الأخرى من العراق، واستغلت الجماعات الارهابية والمهربون والخارجون على القانون هذه الخصائص وجعلوا المنطقة مسرحاً لنشاطهم وملاذاً آمناً لهم، لإثارة العنف والفوضى وعدم الاستقرار الامني والسياسي وتهديد وحدة أراضي الدولة وسلامتها الاقليمية لسهولة تسلل هؤلاء الجماعات ودخولهم الى العراق عبر الحدود مستفيدين من دعم بعض دول الجوار وعدم ضبط الحدود من قبلهم، فضلاً عن خصائص المنطقة التي يصعب تأمينها والسيطرة عليها من قبل الدولة (عبد الله ٢٠٠٨، ٥٣).

وفي ظل بيئة إقليمية غير متقبلة للوضع الجديد في العراق اوجد الاحتلال الامريكي البيئة المناسبة لتدخل دول الجوار في الشأن العراقي وقد تمكنت هذه الدول من خلال اجندتها المعلنة التأثير في الداخل العراقي، الامر الذي تسبب بتصاعد العنف بوجود الفاعل الامريكي الذي يؤدي دور مهم في اثارة هذه التناقضات ويزيدها تعقيداً (الربيعي والعمري ٢٠١٩ ، ٩٥٦).

ثانياً: المحددات الدولية:

يعد المحدد الامريكي بعد عام ٢٠٠٣ من أكبر المحددات الدولية التي حلت بالبيئة الداخلية للعراق بما واكبها من فوضى أمنية وعدم استقرار سياسي، كما يعد المحدد الأمريكي السبب الرئيس في تراجع نشاطات السياسة الخارجية العراقية وعدم تحقيق اهدافها الاستراتيجية، إذ هيمنت الولايات المتحدة الامريكية على القرار العراقي وصادرت خياراته السياسية تجاه دول العالم والجوار لاسيما خلال وجود قواتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣. لقد ازدادت تحديات السياسة الخارجية العراقية بعد الاحتلال، إذ حاولت الإدارات الامريكية المتعاقبة أن تجعل من العراق منطلقاً للهيمنة الامريكية ومكملا لها في منطقة الشرق الأوسط. إذ قامت السياسة الأمريكية على فرض ارادتها وقرارها على القرار السياسي العراقي من خلال إلزام دول المنطقة واجبارها على مراعات الدور والمصالح الامريكية في منطقة الشرق الأوسط انطلاقا من العراق. فأصبح صانع القرار السياسي العراقي عاجزاً عن اتخاذ قرار مستقل واستمر هذا الحال حتى بعد اتفاقية الانسحاب الأمريكي من العراق، إذ استمر التأثير الأمريكي على عملية صناعة القرار السياسي العراقي والتدخل في تشكيل أية حكومة في العراق (الكناني واخرون ٢٠٢٢).

لقد أصبح الوجود الأمريكي أمر واقع في توجيه السياسة العراقية في البيئتين الداخلية والخارجية. إذ رافق الوجود الأمريكي في العراق التحكم بسياسة العراق الداخلية، فقد تم التمهيد لذلك بالقرار الذي اتخذه الحاكم المدني الامريكي (بريمر) بحل المؤسسة العسكرية والمؤسسات الامنية، ولم تقم قوات الاحتلال بتحمل مسؤوليتها في حفظ الامن الداخلي للعراق والسيطرة عليها. وقد ادى الفراغ الأمني الى تفشي العنف والجريمة التي وفرت البيئة المناسبة لانتشار الإرهاب في العراق وتدخل دول الجوار العراقي في شؤون العراق الداخلية وتحقيق مصالحها في ابعاد العراق عن دوره الإقليمي. إذ تخشى العديد من دول المنطقة من نقل التجربة العراقية في إقامة دولة ديمقراطية مدنية مبنية على النظام المؤسسي الذي يمكن أن يمثل نموذج يحرك شعوب المنطقة للمطالبة في تغير الأنظمة الاستبدادية (اليعقوبي ٢٠١٣، ٤٩٣-٤٩٦).

ان المعطيات المغايرة في أغلب دول الجوار لتجربة العراق الجديدة أدت الى رفض هذه التجربة، الامر الذي أثر سلبا على طبيعة العلاقات العراقية –العربية، كما ان العراق واجه مشكلة أخرى سببها الجوار لحضارتين غير منسجمتين هما: (السعودية وإيران) مما وضعه أمام تحدي سياسي ودبلوماسي أمام المنظومة الإقليمية العربية (عبد القادر ٢٠١٣، ٨٠).

كما ساهم احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية على استقطاب أغلب المجاميع المسلحة والارهابية، مما جعل البلد مسرحاً لتصفية الحسابات بين القوات الامريكية وتلك الجماعات المسلحة الرافضة للسياسة الامريكية، بعد أن تركت الحدود العراقية مفتوحة أمام الجماعات المسلحة، وقد اتبعت الولايات المتحدة الامريكية سياسة الاستقطاب لأفراد تنظيم القاعدة وداعش الارهابيين الى العراق سعياً منها حصر الحرب مع هذين التنظيمين في العراق بدلاً من مواجهتهما في مناطق متفرقة ومتعددة من العالم. ومما ساعد على استقطاب المجاميع الإرهابية الى العراق توفير البيئة الحاضنة للإرهاب نتيجة غياب الوعي السياسي للتنظيمات الإرهابية وتزايد عددها حتى آلت الأمور إلى أن تقع مساحات من مدن العراق بيد التنظيمات الإرهابية، في ظل سيطرة تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٤ (الجادر ٢٠١٣، ٢-٣).

الخاتمة:

إنَّ العراق من الدول التي تسعى الى بناء سياسة خارجية فعالة تنطلق من دواعي المصلحة الوطنية والحرص على تأمين الامن القومي وتنمية الاقتصاد والتناغم والتعاون مع سياسات الدول الاخرى بما يعمق علاقاته الإقليمية والدولية، بالرغم من أن سياسته الخارجية تواجه تحديات في مقدمتها اختلالات الواقع السياسي وتعدد مصادر القرار السياسي وتراجع الاوضاع الاقتصادية واستمرار انعكاسات سياسات النظام السابق وتداعيات الاحتلال الامريكي وتدخل دول الجوار في الشؤون الداخلية، لكن يبقى العراق تواق الى استغلال الفرص التي تتاح له، لتجاوز اخطاء الماضي وتحديات الحاضر وبناء مستقبل أفضل من خلال وضع مقاربات جديدة في العلاقات مع دول العالم ومنظماته الإقليمية والدولية. فالعراق امامه الكثير من الفرص والمحفزات لبناء سياسة خارجية مثمرة إذا ما تضافرت الجهود في توظيف مقومات الدولة في التنمية المستدامة لمضاعفة منجزات البيئة الداخلية واستثمارها في نشاطات السياسة الخارجية بما يحقق للعراق استعادة الدور والمكانة المناسبة.

الاستنتاجات:

نستنتج مما تقدم ما يلي:

١- ان المحددات الداخلية والخارجية تشترك بشكل فعلي في تعقيد عملية صناعة واتخاذ القرار السياسي في البيئتين الداخلية والخارجية.

٢- اشتملت التغيرات التي حصلت في العراق: تأسيس نظام سياسي جديد طبقت فيه الديمقراطية التوافقية التي ترشح عنها: المحاصصة والتوافقات السياسية وغموض بعض فقرات الدستورية، الامر الذي انعكس على عدم استقرار امني وسياسي.

٣- واجهت السياسة الخارجية العراقية تحديات كبيرة انحدرت عن استمرار تأثيرات سياسات النظام السابق على مختلف الأصعدة، ثم تصاعد تحديات الجوار الجغرافي المتمثلة بتدخلات دول الجوار المباشر بالشأن العراقي.

٤- التدخلات الخارجية في الشأن العراقي أدت الى غموض الرؤية السياسية وعدم استقلال القرار السياسي في كثير من الاحيان وهذا ما حجم نشاطات السياسة الخارجية في كثير من القضايا المهمة التي تخص دور ومكانة العراق في البيئة الخارجية.

٥- أن عملية اصلاح النظام السياسي في العراق تعد الانطلاقة الصحيحة لتحسين نشاطات السياسة الخارجية بالشكل الذي يضمن استعادة الدور والمكانة الإقليمية والدولية للعراق تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا.

المقترحات:

ان كثرة القيود التي تحجم من النشاطات السياسية والدبلوماسية للخارجية العراقية تشكل نقطة ضعف كبيرة يمكن مواجهتها عبر القيام بما يلي:

١- مضاعفة العمل الدؤوب لعمل وزارة الخارجية العراقية من خلال الاتفاق بين الاطراف السياسية على تحقيق الاهداف الاساسية حول استعمال الوسائل السياسية والدبلوماسية واساليبها وتبعا لطبيعة الوضع السياسي الداخلي والمتغيرات الاقليمية والدولية،

٢- كما يجب تأهيل وزارة الخارجية العراقية مادياً وبشريا عبر اختيار أفضل العناصر المتخصصين الذين بإمكانهم قيادة الهيئات الدبلوماسية العراقية لتمثيل العراق في المحافل الدولية.

٣- الاستعانة بمراكز البحوث العلمية لوضع دراسات توضح منهجية العمل السياسي والدبلوماسي للوصول الى الاهداف المبتغاة، وتأكيد الخصوصية الدبلوماسية في العمل الخارجي، وتأسيس مدركات ثابتة تبنى عليها علاقات العراق مع جيرانه ومع باقي دول العالم عبر توظيف جميع الوسائل الممكنة وعلى المستويات كافة في المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية لتفعيل نشاطات وزارة الخارجية وتنفيذ مهامها.

٤- المساهمة في التنظيمات الاقليمية والدولية وانهاء مشكلة الديون والتعويضات ومشاكل الملفات العالقة مع دول الجوار مثل مشاكل الحدود والمياه عبر التفاوض بواقعية وعدم فرض شروط تعجيزية للوصول الى اتفاقات وعلاقات أفضل مع دول الجوار، فالواقعية مطلوبة تماما في السياسة الخارجية.

٥- الابتعاد عن سياسة المحاور وأخذ دور الموازي في المنطقة بدلا من المساهمة في زيادة التوترات والاختلالات التي تعاني منها المنطقة، من خلال إتباع سياسة خارجية تنأى عن التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى والحوار مع دول الجوار لتحقيق استقرار الأمن الإقليمي المستند الى توازن المصالح واحترام خيارات الدول الإقليمية ومصالحها.

٦- التركيز على بناء العلاقات والحوار البناء متعدد الأطراف لبناء الثقة وتأكيد أواصر الصداقة مع دول الجوار والعمل على تحقيق المصالح المشتركة، لزيادة فرص التفاهم والتعاون البناء عبر توسيع الاتفاقيات الاقتصادية وجلب الاستثمارات والتركيز على التبادل التجاري والصناعي الواعدة في العراق.

المصادر باللغة العربية:

١. الامارة، لمى مضر. ٢٠٠٣.التوظيف الاستراتيجي الامريكي لقضية الارهاب. مجلة العلوم السياسية. العدد (٢٧). كلية العلوم السايسية. جامعة بغداد.

٢. البيلاوي، حازم. ٢٠١٣.النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق . عمان:مؤسسة فريدريش ايبرت.

٣. البدري ،منذر عبد المجيد و الشمري، رضا سلمان. ٢٠٠٢.سوء التوزيع الجغرافي لسكان الوطن العربي: أبعاده وطرائق علاجه. مجلة كلية الاداب. العدد (٥٩). جامعة بغداد.

٤. بسيوني، هبة الله احمد خميس. ٢٠٠٩. الارهاب الدولي اصوله الفكرية وكيفية مواجهته. الاسكندرية: الدار الجامعية.

٥. البصراتي، محمد نور. ٢٠٢٢. استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق – ايران – روسيا) نموذجا، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. المجلد ٢٣. العدد ٣ – العدد ٩٢.

٦. الجادر، سرمد زكي. ٢٠١٣. البيئة السياسية لمكافحة الارهاب: رؤى من اجل استراتيجية فاعلة لمكافحة الارهاب في العراق. المؤتمر الوطني السادس حول واقع العنف والارهاب في العراق. بغداد :مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.كانون الاول .

٧. الجنابي، ميثم . ٢٠٠٦.العراق ورهان المستقبل، دمشق: دار المدى للثقافة والنشر. ص١٤٧.

٨. جواد، افراح حسين و المنكوشي، عبد العباس فضيخ . ٢٠٢٣.آثار الحصار على العراق. مجلة آداب الكوفة. العدد ٥٦، كلية التربية للعلوم الإنسانية.

٩. خليفة، حسن علاوي. ٢٠١١. تخطيط السياسة الخارجية العراقية في مطلع العقد الثاني من القرن لحادي والعشرين. بغداد: بيت الحكمة.

١٠. الدويكات، قاسم . ٢٠٠٢.الجغرافيا العسكرية . عمان: جامعة مؤتة.

١١. الراوي، احمد عمر. ٢٠١١. نحو إستراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب في استراتيجية بناء الدولة في العراق بعد الانسحاب الامريكي. مجموعة باحثين، المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية. بغداد: بيت الحكمة.

١٢. الربيع، فلاح خلف علي. ٢٠١٩. هوية النظام الاقتصادي بين الدولة الريعية والدولة التنموية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٣. الربيعي ، ظاهر عبد الزهرة و العمري، عبد الأمير هادي بلبول . ٢٠١٩.السياسة الخارجية العراقية ومحدداتها بعد عام٢٠٠٣. كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة ذي قار. المجلد ٩. العدد ١.

١٤. الرميحي، محمد . ١٩٩٠. الكويت: النفط والعلاقات الدولية، سلسلة عالم المعرفة.

١٥. الزبيدي، فالح نغيمش مطر . ٢٠١٨.الديون السيادية والبغيضة للعراق. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. السنة السادسة عشر. العدد الثامن والخمسون.

١٦. سالم، زهير. ٢٠٠٧. مفهوم الامن القومي. لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.

١٧. السيفو ، وليد اسماعيل و شهاب، سعد عجيل. ١٩٨٩. "تحليل وتقويم العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإنتاج الصناعي. دراسة ميدانية للوحدات الصناعية الكبيرة للقطاع الخاص في محافظة نينوى". مجلة تنمية الرافدين. العدد ٢٧، المجلد ١١. العدد ٢٧. أيار.

١٨. عبد الرحمن، أسامة. ١٩٨٨. المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

١٩. عبد الفضيل، محمود . ١٩٩٠.النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

٢٠. عبد القادر ، عبد الحكيم . ٢٠١٣.خارطة الخليج الجديدة . دراسة في فاعلية النظام السياسي العربي . دمشق :الوحدة للطباعة .

٢١. عبد الله، أمجد رحيم. ٢٠٠٨. دور المجمعات الحدودية في نمو المستقرات البشرية الحدودية في محافظة الانبار. اطروحة دكتوراه (غير منشورة). كلية الآداب. جامعة بغداد .

٢٢. عبد الله، عبد الغني بسيوني. ١٩٨٤. الوسيط في النظم الدستورية والقانون الدستوري. بيروت: الدار الجامعية للطباعة.

٢٣. عطوان، خضر عباس. ٢٠٠٤ .رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية ـ العربية في احتلال العراق: الاهداف والنتائج والمستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .

٢٤. علوان ،علي محمد و عطوان، خضر عباس. ٢٠١١. اداء البرلماني السياسي: افكار اساسية لعمل برلماني رشيد. مجلة الحكمة. العدد ١٥ . بغداد: بيت الحكمة .

٢٥. عياش، محمد عبيد .٢٠٢٤ .الدولة الخليجية، سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع اقل من عاجز، الشبكة الدولية للمعلومات .www.alazminah.com (تاريخ الزيارة ٣/٥ / ٢٠٢٤).

٢٦. غيث، محمد عاطف . ١٩٩٧.قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية.

٢٧. فرجاني، نادر. ٢٠٠٢ .الهجرة الى النفط. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٨. قرم، جورج . ١٩٨٥.التنمية المفقودة. بيروت :دار الطليعة للطباعة والنشر.

٢٩. الكناني وأخرون، أمير طاهر.٢٠٢٢. مجموعة باحثين، دراسة في مستقبل علاقات العراق الخارجية. بحوث ودراسات، المجلس الاستشاري العراقي. على الرابط https://iraqadvisorycouncil.org: .

٣٠. لطيف، ليلى ذر. ٢٠٢٤. دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط https://marsaddaily.com/news :تاريخ الزيارة (٦/١/٢٠٢٤).
٣١. مار، فيبي . ٢٠١٣.عراق ما بعد ٢٠٠٣. ترجمة: مصطفى نعمان احمد. بغداد: دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع.
٣٢. مجيد، حسام الدين علي. ٢٠١٠ .اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٣. محمد، ياسين سعد. ٢٠١١. بنية المجتمع العراقي: جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الاول ١٩٥٨– ١٩٦٣ (انموذجاً). بغداد: مؤسسة مضر مرتضى للكتاب العراقي .
٣٤. المعموري، غسان عبيد محمد .٢٠١٤ .اشكالية الدستور: تنازع الارادات وتعطيل البناء. بغداد:مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، آذار .
٣٥. وزارة المالية في جمهورية العراق٢٠٢٤. .الصفحة الرئيسية، الأموال العامة، الدين الخارجي.
٣٦. اليعقوبي، خالد محسن جابر. ٢٠١٣. السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان . بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abdul Fadil, Mahmoud. 1990. Oil and Contemporary Problems of Arab Development. Kuwait: World of Knowledge Series.
2. Abdul Qader, Abdul Hakim. 2013. The New Gulf Map. A study on the impact of the political system in Yemen. Damascus: Al-Wahda Printing House.
3. Abdul Rahman, Osama. 1988. Single Resource and Spending Orientation for Occasions. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
4. Abdullah, Abdul Ghani Basyouni. 1984. The mediator in the constitutional constitutional system. Beirut: University House for Printing.
5. Abdullah, Amjad Rahim. 2008. The role of border complexes in the growth of border human settlements in Anbar Governorate. PhD thesis (unpublished). College of Arts. University of Baghdad.
6. Al-Akra, Adonis. 1993. Control over Yemen: A study of the origins of the phenomenon and its personal dimensions. Beirut: Dar Al-Raeda Printing and Publishing House.
7. Al-Amara, Lama Mudar. 2003. The German employment of the issue. Journal of Political Science. Issue (27). College of Political Science. University of Baghdad.
8. Al-Badri, Munther Abdul Majeed and Al-Shammari, Reda Salman. 2002. The poor geographical distribution of the population of the Arab world: its dimensions and methods of treatment. Journal of the College of Arts. Issue (59). University of Baghdad.
9. Al-Basriyat, Muhammad Nour. 2022. The strategy of international affairs and its reflections on the policies of countries (Iraq - Iran - Russia) as a model,

Journal of Economics and Political Science, Cairo University. Journal of the Faculty of Economics and Political Science. Volume 23. Issue 3 - Issue 92.
10. Al-Beblawy, Hazem. 2013. The rentier system and democracy: the impossible duo, the case of Iraq. Amman: Friedrich Ebert Foundation.
11. Al-Hamoud, Ali Taher. 2012. From Identity Shock to Identity Awakening. Baghdad: Publications of Masarat Foundation for Cultural and Media Development.
12. Al-Jader, Sarmed Zaki. 2013. The prevailing environment in Arab Contractors: Visions for an effective strategy under the law in Iraq. The Sixth National Conference on the Truth of Violence and Violence in Iraq. Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies. December.
13. Al-Janabi, Maytham. 2006. Iraq and the Bet on the Future, Damascus: Dar Al-Mada for Culture and Publishing. P. 147.
14. Al-Kanani and others, Amir Taher. 2022. A group of researchers, a study of Iraq's foreign relations. Research and studies, the Iraqi Advisory Council. On the link https://iraqadvisorycouncil.org.
15. Al-Maamouri, Ghassan Obaid Muhammad. 2014. The Problem of the Constitution: Conflict of Wills and Obstruction of Construction. Baghdad: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, March.
16. Al-Rabie, Falah Khalaf Ali. 2019. The Identity of the Economic System between the Rentier State and Development Services. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
17. Al-Rabiei, Zahir Abdul Zahra and Al-Omari, Abdul Amir Hadi Balboul. 2019. Iraqi Foreign Policy and Its Determinants after 2003. College of Education, Humanities / University of Thi Qar. Volume 9, Issue 1.
18. Al-Rawi, Ahmed Omar. 2011. Towards New Innovative Strategies for the Iraqi Economy in Light of a Single Economy in a Strategic Direction to Build the State in Iraq after the Success of the Businessman. A Group of Researchers, Congress of the Department of Philosophical Studies. Baghdad: Bayt Al-Hikma.
19. Al-Rumaihi, Muhammad. 1990. Kuwait: International Relations, World of Knowledge Series.
20. Al-Sayfo, Walid Ismail and Shehab, Saad Ajil. 1989. "Analysis and Evaluation of Economic Factors Affecting Industrial Production Units. A Field Study of Large Private Sector Industry in Nineveh Governorate". Rafidain Development Journal. Issue 27, Volume 11. Issue 27. May.
21. Alwan, Ali Muhammad and Atwan, Khader Abbas. 2011. The performance of political politicians: basic ideas for the parliamentary political structure. Al-Hikma Magazine. Issue 15. Baghdad: Bayt Al-Hikma.
22. Al-Yaqoubi, Khaled Mohsen Jaber. 2013. American Policy towards Iraq and its Regional and International Implications after April. Beirut: Arab House for Science Publishers.
23. Al-Zubaidi, Faleh Nghamish Matar. 2018. Iraq's Sovereign and Odious Debts. Iraqi Journal of Economic Sciences. Sixteenth Year. Fifty-Eighth Issue.

24. Atwan, Khader Abbas. 2004. A future vision for Iraqi-Arab relations in Iraq: goals, results and the future. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
25. Ayash, Muhammad Ubaid. 2024. The Gulf State, a Choice of More than Absolute and a Society of Less Names, International Information Network www.alazminah.com. (Date of visit 5/3/2024.(
26. Basyouni, Hibat Allah Ahmed Khamis. 2009. The international principle of its origins and confrontation. Alexandria: University House.
27. Brancati ،Dawn . 2005.Can Federalism Stabilize Iraq? The Washigton Quarterly. Vol.27. No.2.Spring .
28. Duwaikat, Qasim. 2002. Military Geography. Amman: Mu'tah University.
29. Farjani, Nader. 2002. Migration to Oil. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
30. Fayyad, Amer Hassan Mahdi, Kazem Ali. 2013. Theories of State Building and Governance in Contemporary Iraq. Political Issues Magazine. Issue (34). College of Political Science, University of Nahrain. Baghdad. December.
31. Ghaith, Muhammad Atef. 1997. Dictionary of Sociology, Alexandria: Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'ah.
32. Jawad, Afrah Hussein and Mankoshi, Abdul Abbas Fadhi. 2023. The Effects of the Past on Iraq. Journal of Kufa Literature. Issue 56, College of Education for Humanities.
33. Khalifa, Hassan Allawi. 2011. Planning Foreign Policy in the Second Decade of the Twenty-First Century. Baghdad: Bayt Al-Hikma.
34. Latif, Laila Dhar. 2024. The role of the military police in Iraq after 2003, the Arab Democratic Center, on the link: https://marsaddaily.com/news Date of visit (6/1/2024.(
35. Mahdavy ،H. 1979.Patterns and Problems of Econmic Development in Rentier State: The Case of Iran. in M.A. Cook. Studies in Economic. History of the Middle East. London ،Oxford University Press.
36. Majeed, Hussam Al-Din Ali. 2010. Multicultural Problematics in Contemporary Thought: The Dialectic of Achievement and Diversity, Beirut: Center for Arab Unity Studies.
37. Mar, Phoebe. 2013. Iraq after 2003. Translated by: Mustafa Naaman Ahmed. Baghdad: Dar Al-Murtada for Printing, Publishing and Distribution.
38. Ministry of Finance in the Republic of Iraq 2024. . Home page, Public Funds, External Debt.
39. Muhammad, Yassin Saad. 2011. Foundations of Iraqi Society: The Dialectic of Power and Diversity, the Old Testament 1958-1963 (as a Model). Baghdad: Mudar Murtada Foundation for Iraqi Books.
40. Qarm, George. 1985. Development Skill. Beirut: Dar Al-Tali'ah for Printing and Publishing.
41. Salem, Zuhair. 2007. The Concept of National Security. London: Arab East Center for Civilizational and Strategic Studies.